عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح عن 2012 وانتخبت مجلس إدارة جديد

العميري: «أصول للاستثمار» تدير محافظ استثمارية بقيمة 20 مليون دينار وخفضت مطلوباتها بنسبة 76٪

سليمان العميري مترئسا الجمعية العمومية

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أصول للاستثمار سليمان احمد حمد العميري عن إجمالي قيمة المحافظ الاستثمارية التي تديرها الشركة انها بلغت 20 مليون دينار، مبينا أن الشركة قامت باستقطاب عملاء جدد لفتح محافظ استثمارية لديها بما يضمن تحقيق عوائد تشغيلية مستدامة بقيمة بلغت حوالي 12 مليون دينار بنهاية 2012.

وأضاف العميري خلال تصريحات صحافية عقب انتهاء الجمعية العمومية العادية للشركة والتي عقدت صباح امس بنسبة بلغت 71,6٪ ان الشركة استطاعت تخفيض اجمالي المطلوبات للبنوك المحلية بنسبة 76٪ من 3 ملايين دينار في نهاية 2011 إلى 735 ألف دينار في نهاية 2012، متوقعا أن يتم سداد الرصيد المتبقي من المطلوبات بنهاية 2013، مبينا أن الايرادات بلغت 1,364 مليون دينار مقارنة بـ 1,525 مليون دينار عام 2011، كما بلغت القيمة الدفترية للسهم 103 فلوس في نهاية عام 2012.

وقال ان عام 2012 كان مليئا بالتحديات والخطوات المهمة لتحقيق النمو المستهدف من خلال الاستمرار في تنفيذ خططها التي تعتمد على تنوع مصادر الدخل وتفعيل خطة الشركة، الامر الذي يعطي مؤشرات ايجابية تفاؤلية بتحقيق الشركة لنتائج مالية جيدة مع نهاية 2013.

ولفت إلى ان الشركة حققت ارباحا لعام 2012 بلغت 173,47 ألف دينار وبربحية للسهم بلغت 0,920 فلس مقارنة بأرباح بلغت 178,548 ألف دينار وبربحية للسهم بلغت 0,945 فلس، وبلغ اجمالي موجودات الشركة 21 مليون دينار في حين بلغت حقوق المساهمين 19,4 مليون دينار.

وبين أن الشركة تسعى ايضا إلى تنويع الاستثمارات المدرة للدخل والبحث عن استثمارات جديدة ذات عوائد جيدة مع أدنى قدر من المخاطر، مبينا أن متوسط العائد على الاستثمارات المالية للشركة خلال العام بلغ 8٪.

وأشار إلى ان الشركة قامت بتكوين مخصصات احترازية خلال 2012 بحوالي 966 ألف دينار لمواجهة أي تقلبات مستقبلية محتملة، إذ بلغ إجمالي قيمة المخصصات الاحترازية التي تم أخذها خلال الاربع سنوات الماضية نحو 13,68 مليون دينار.

وحول التطورات الاقتصادية، أعرب العميري عن تفاؤله الحذر بخصوص التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي بأن يحدث تحسن في الظروف الاقتصادية على بعض المستويات خلال 2013، وبداية 2014، متوقعا حدوث تحسن في الاقتصاد المحلي، حيث بدأ سوق الكويت للأوراق المالية في استرداد عافيته بعد تراجع لمدة 4 سنوات، حيث انعكس ذلك على وتيرة التداول من بداية العام الحالي، وسيكون لها انعكاس ايجابي على نتائج الشركات وهو ما سيؤهل العديد من الشركات لتجاوز مرحلة الخسائر إلى تحقيق الأرباح خلال 2013.

واضاف أن «اصول» جاهزة للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي ستتاح لها مع هذا التحسين، حيث لديها من المؤهلات والخبرات الاستثمارية مدعومة بالقوة والملاءة المالية لتحقيق النمو المستهدف وتلبية متطلبات وتطلعات مساهميها.

هذا ، وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة على جميع بنود جدول الاعمال والذي تضمن تلاوة الجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على الشركة من الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وتمت الموافقة على عدم توزيع ارباح على مساهمي الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الادارة، واخلاء طرفهم وابراء ذمتهم.

كما انتخبت العمومية مجلس إدارة جديدا مكونا من: شركة انجازات للتجارة العامة والمقاولات، عادل يعقوب الهاجري، بدر حمد الربيعة، مساعد الدخيل، بدر سليمان الدويسان، شركة المشروعات الكبرى العقارية، شركة المسيلة القابضة، شركة الميلم.

● محمود فاروق

عموميتها أقرت توزيعات عينية بقيمة 18 مليون دينار وانتخبت مجلس إدارة جديد

عبدالسلام: «العقارات المتحدة» تمكنت من تأجير 80٪ من برج «كيبكو» رغم صعوبة المناخ الاقتصادي المحلي

طارق عبدالسلام متوسطا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

قال رئيس مجلس إدارة شركة العقارات المتحدة طارق محمد عبدالسلام ان الشركة تمكنت من تأجير نحو 80٪ من برج «كيبكو»، مشيرا الى أنها تعتبر نسبة مهمة رغم صعوبة المناخ الاقتصادي المحلي.

وأضاف خلال عقد عمومية الشركة العادية وغير العادية أمس بنسبة حضور 75,35٪ أن «العقارات المتحدة» تمكنت من الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها الطموحة عن طريق تنويع مصادر الدخل والتوزيع الجغرافي لمشاريعها محليا وفي دول المنطقة وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وسلطنة عمان إلى جانب حيازتها على أصول استثمارية متميزة رغم الظروف الاقتصادية المضطربة التي تمر بها المنطقة.

وأشار الى أن الشركة واجهت في العام الماضي تحديات عديدة كان أبرزها حالة عدم الاستقرار في دول المنطقة والتغيرات التي امتد تأثيرها الى المعطيات الاقتصادية في معظم الأسواق وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت الشركة تحقيق نتائج وأرباح قياسية وارتفاع في نسبة الأصول.

وردا على مقترح احد المساهمين بتوزيع 10٪ نقدا وتخصيص الجزء المتبقي من الأرباح لاستكمال مشاريع الشركة قال عبدالسلام انه نظرا للضغوط التمويلية المتركزة على الشركة فضل مجلس الإدارة إقرار توزيع أرباح عينية واستغلال النقدي لاستكمال المشاريع الخارجية التي ستكون لها عوائد على المساهمين مستقبلا.

من جهته، لفت الرئيس التنفيذي للشركة م.محمد أحمد السقاف الى أن «العقارات المتحدة» ستواصل مسيرتها لإرساء معايير جديدة في مجال التطوير العقاري مع المحافظة على أعلى مستويات الفاعلية والكفاءة التشغيلية، وفي تحقيق نمو ثابت ومستمر في الإيرادات التشغيلية.

ولفت خلال استعراضه لأهم مؤشرات الشركة في مؤتمر الشفافية الذي عقب الجمعية العمومية أن «العقارات المتحدة» تستهدف تعزيز الأرباح التشغيلية وتحسين تكاليف التمويل وتمديد مدد القروض وتحسين السيولة عن طريق دراسة الأصول المتاحة للبيع خلال 2013. وذكر أن لدى الشركة فرصا استثمارية هامة تسعى الى تنفيذها خلال سنة 2013 منها تسريع أنشطة التأجير لمشروع مول العبدلي في الأردن وبدء تشغيل مشروع صلالة جاردنز مول عمان وبدء تشغيل برج «كيبكو».

أهم المؤشرات

- 48,5٪ نمو إيرادات الشركة بنحو من 28,2 مليون دينار في 2011 الى 41,9 مليون دينار في 2012.
- 122,8٪ نمو صافي الربح من 10,1 ملايين دينار في 2011 الى 22,5 مليون دينار في 2012.
- 7,3٪ نمو إجمالي حقوق المساهمين من 196,8 مليون دينار في 2011 الى 211,1 مليون دينار في 2012.
- 0,2٪ نسبة تراجع إجمالي الدين من 115,77 مليون دينار في 2011 الى 115,53 مليون دينار في 2012. هذا، وأقرت الجمعية العمومية توزيعات عينية للمساهمين بما تعادل 18 مليون دينار تتمثل في اسهم من ملكيتها في شركة الأبراج المتحدة القابضة على سعر القيمة الدفترية للسهم والتي تعادل 0,1397 فلس للسهم وبذلك يكون إجمالي الأسهم القابلة للتوزيع 128 مليون سهم من شركة الأبراج المتحدة القابضة أي ما يعادل 0,1085 سهم لكل سهم من أسهم «العقارات المتحدة».

كما انتخبت الجمعية مجلس إدارة جديدا لمدة 3 سنوات من 1 يناير 2013 الى 31 ديسمبر 2015. فيما أقرت العمومية غير العادية إصدار سندات بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وربح أقصى رأس مال الشركة أو ما يعادله بالعملات الأجنبية مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الاسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد استيفاء الإجراءات والموافقات اللازمة من الجهات المعنية ذات الصلة قبل الإصدار.

● منى الدغيمي

«الكويتية ـ الصينية»: الصين تتخطى أميركا في حجم التبادل التجاري في العالم

قال تقرير صادر عن مركز البحوث والاستشارات في الشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية ان الولايات المتحدة الأميركية كانت تتصدر الريادة التجارية في العالم لعقود عديدة، أي انها كانت تسجل أعلى مستوى صادرات وواردات عالميا. ولكن منذ 6 أشهر، تغير هذا الوضع وأطاحت الصين بالولايات المتحدة لتصبح أكبر الاقتصادات تجاريا في العالم. ففي 2012، بلغ إجمالي صادرات وواردات الولايات المتحدة الأميركية 3,82 تريليونات دولار ، بينما بلغت المستويات الإجمالية للتبادل التجاري الصيني 3,87 تريليونات دولار للعام ذاته. ومن المرجح أن يستمر هذا التوجه، حيث يتزايد حجم التبادل التجاري لكل شهر من العام الماضي ليرتفع من 44,8 مليار دولار في ديسمبر 2012، إلى 111,2 مليار دولار في فبراير 2013. وكانت الصين قد بدأت تشهد عملية انتعاش التبادل التجاري عندما قررت فتح اقتصادها في عام 1990، ولكن الانتعاش الحقيقي جاء قبل عقد واحد فقط.

واشار التقرير الى ان هذا الاتجاه يعود إلى عدة أسباب: أولها، أن نمو الصادرات الصينية بدأ بالارتفاع بشكل أكبر بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. أما في الولايات المتحدة الأميركية، فقد انخفض وزن القطاع الصناعي في الاقتصاد إلى النصف بين عامي 1970 و2010، مع انخفاض نمو الصادرات، وانتقال المصانع إلى آسيا. وعلى مستوى الواردات، برز الاختلاف بين الصين والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، حيث كان نموذج النمو الصيني الذي يعتمد على الاستثمار وتصنيع الصادرات مكثفا جدا، داعما الارتفاع في واردات الطاقة والمدخلات التي يحتاجها الاقتصاد للتصنيع، وخصوصا بعد الأزمة في عام 2008. بينما في الوقت ذاته، قامت الولايات المتحدة الأميركية بتطوير تقنيات جديدة، وخصوصا في مجال استخلاص النفط الصخري، الذي خفض من اعتمادها على الطاقة، وقلل من حجم وارداتها.

وبين التقرير ان الصين أصبحت أكبر مصدر في العالم منذ عام 2010، لتتخطى ألمانيا . أما على صعيد حجم الواردات، فإن واردات الولايات المتحدة تفوق واردات الصين بمبلغ 420 مليار دولار ، وهو فارق قليل نسبيا عندما نقارنه بالفارق بين الدولتين في عام 2006 حين كانت واردات الولايات المتحدة تفوق تلك الصينية بتريليون دولار . وعلى هذا النمط، ستسبق الصين الولايات المتحدة الأميركية كأكبر مستورد في العالم خلال أقل من 4 سنوات. ومن المحتمل أن تتم هذه النقلة في وقت أقرب ولأسباب عدة.

أولا، اختارت الصين التخلص من التباطؤ الاقتصادي المستمر عن طريق رفع الاستثمارات، كما تم الإعلان عن مشاريع عقارية مهمة لعام 2013. وسيتطلب تطوير البنية التحتية التي تحتاج لها الصين استهلاكا كبيرا للطاقة، والمواد الخام، والسلع الأساسية، مما سيرفع الطلب الصيني عليها، وبالتالي سترتفع الواردات. وثانيا، يعمل القادة الصينيون على تحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على التصدير إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي. وبينما تنتقل الصين إلى مرحلة أعلى في سلسلة الإمدادات، وتدفع الرواتب العالية الصناعات الخفيفة في أماكن أخرى، سيكون للاستهلاك دور أكبر في الاقتصاد مما سيتطلب نموا في واردات السلع الاستهلاكية. واليوم، أصبحت الصين أكبر مصنع للسيارات في العالم التي يجب توريد 90٪ منها. واخيرا، فإن نمط انتقال ملايين المواطنين سنويا إلى المدن ليصبحوا جزءا من الطبقة المتوسطة التي تستمر بالنمو، يدفع من ناحيته أيضا حاجة الصين إلى توريد المزيد من السلع والمنتجات.

وقال التقرير ان الصين تتجه الآن لتكون أكبر اقتصاد يعتمد على الاستهلاك في العالم، لكن ماذا يعني هذا للعالم؟ يعني أن دور الصين كمحدد للأسعار العالمية سيصبح أكبر، وخصوصا لأسعار السلع، وستعزز بذلك الصين من دورها المركزي في الاقتصاد العالمي. ويجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر إبداعا لتتمكن من المنافسة، وذلك عبر السبق الصناعي والتكنولوجي، أي ان تواصل ما تفعله الآن مع ثورة النفط الصخري. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فستعمل على ارتفاع الطلب على النفط في السنوات القادمة بالرغم من انخفاض الطلب الأميركي. وسيزيد الطلب الآسيوي الحاجة إلى المنتجات التي تعتمد على الطاقة. وستتنوع القطاعات التي ستدعم الطلب على منتجات الطاقة الخليجية، من قطاع الخدمات والأدوات المنزلية إلى قطاع المواصلات. على سبيل المثال، صنفت الصين في المرتبة الـ 111 في العالم في عام 2012 على قائمة الدول بالنسبة لعدد السيارات للفرد الواحد، وكان المعدل فيها 85 سيارة لكل 1,000 شخص. فهناك مجال كبير لزيادة هذه النسبة، وهو ما سيقوي العلاقات التجارية بين الخليج والصين. وحتما ستلعب الصين دورا مهما في الاقتصاد الخليجي. سترتبط المنطقتان ببعضهما البعض لعقود قادمة.

دعوة

شركة حيات للإتصالات ش.م.ك. (مقفلة)

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012

يسر مجلس إدارة شركة حيات للإتصالات ش.م.ك. (مقفلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 م المزمع إنعقادها يوم الخميس الموافق 2 مايو 2013 الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً وذلك في مبنى وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الطابق الأول قاعة (ب). وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية العادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2012/12/31، والمصادقة عليها.
2. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31، والمصادقة عليها.
3. الإطلاع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31، ومناقشتها والمصادقة عليها وعلى جميع المخصصات والإحتياطيات الواردة فيها.
4. الموافقة على السماح للشركة بالتعاون والتعامل مع أطراف ذات الصلة.
5. الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم تخصيص مكافأة لأعضاء المجلس.
6. الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح.
7. اخلاء طرف السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
8. انتخاب مجلس إدارة جديد يتولى إدارة الشركة لفترة ثلاث سنوات.
9. الموافقة على تجديد تفويض مجلس الادارة في شراء اسهم الشركة في حدود النسبة التي يسمح بها القانون على ان يستمر هذا التفويض لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
10. الموافقة على تفويض مجلس ادارة الشركة بإعطاء الكفالات والرهن وعقد القروض وفتح الاعتمادات والحسابات البنكية وتحريكها وشراء العقارات وبيعها وكل ذلك فيما تقضيه مصلحة الشركة.
11. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

عماد حبيب جوهر حيات
رئيس مجلس الادارة

hayat communications

يرجى من السادة المساهمين الكرام المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو موكليهم الراغبين بالحضور مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في منطقة شرق- شارع الخليج العربي- برج أحمد بجانب مستشفى الأميري - الدور الخامس - لإستلام بطاقة حضور الإجتماع وذلك خلال ساعات العمل الرسمية مصطحبين معهم شهادات الأسهم لإستلام بطاقة حضور الأجتماع أو توكيل من ينوب عنهم بموعد أقصاه 24 ساعة قبل الموعد المحدد لانعقاد اجتماع الجمعية العمومية.